أعلنها، رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عندما استهل فترة ولايته بحكومة الرأسين في الخطاب الذي القاه بالكنيست وتحدّث فيه عن مواصلة سياسة الاستيطان.

وعلى اية حال، فقد قامت مصر، في نهاية العام ١٩٨٦، بمحاولة تذليل العقبات في وجه عقد المؤتمر الدولي. وقد تمحورت اتصالاتها، في هذا الشأن، على النحو التالي:

أ ـ الاتصال بالقوتين العظميين، مع التركيز على الاتصال بالولايات المتحدة الاميركية بسبب كثرة تباين المواقف بينها وبين مصر. وبشكل عام، فقد انعكس هذا التباين في فشل نتائج هذا الاتصال؛ اذ بينما كانت الولايات المتحدة الاميركية تتحدث عن مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولي لم تحدّد أطرافه او وظيفته، كانت مصر تؤكد على التسوية عبر مؤتمر دولي تشارك فيه القوتان العظميان[٤٢]. كما كانت ترى، في تقييمها لموقف الولايات المتحدة الاميركية من عملية التسوية برمّتها، ان الموقف الاميركي من فكرة المؤتمر الدولي يتسم بالتردّد، والرغبة في افراغ الفكرة من مضمونها، واستخدام مفهوم الاطار الدولي في سياق يختلف عمّا يقصده الجانب العربي؛ اذ ان الولايات المتحدة الاميركية تقصد بالاطار غطاء لتمرير تسوية تمّ الاتفاق عليها خارجه، او لمباركة هذا الاتفاق، حتى يتمكّن الخارجون من الزعم بالمشاركة بجهود الحل. امّا المفهوم العربي، فالمؤتمر الدولي هو الجلسة التي يتمّ فيها التفاوض حقيقة[٤٣]. امّا بالنسبة للمشاركة السوفياتية في المؤتمر، فان مصر كانت ترى عدم استبعاد الاتحاد السوفياتي من عملية التسوية. وان ذلك هو المطلب الاساس للسوفيات مهما حاولوا ان يغلفوه برفض اتفاق عمّان، واصرارهم على اقامة دولة فلسطينية مستقلة مقابل الكونفدرالية مع الاردن. وعن تبرير اصرار مصر على المشاركة السوفياتية، قال د. اسامة الباز: «ان من المصلحة اشراك الاتحاد السوفياتي في جهود التسوية لأن غيابه عنها قد يسبّب كثيراً من المعوقات التي نحن في غنى عنها، فضلاً عن ان السوفيات ـ والحق يقال ـ يناصرون الموقف العربي، ويؤيدون المطالب العربية بدرجة تفوق كثيراً الموقف الاميركي. ولذلك فمن مصلحتنا ان يشارك السوفيات، ويدلوا بآرائهم وحججهم، وان كان هذا لا يعطيهم ـ هم وغيرهم ـ حق الفيتو على الموقف العربي»[٤٤].

ب ـ سعي مصر لاحياء التفاهم بين الاردن وم.ت.ف. وذلك عبر لقاءات عديدة مع مسؤولين فلسطينيين واردنيين، في كل من القاهرة وعمّان. ويبدو ان التدخل المصري قد أسفر عن بعض النتائج الايجابية، وقد برز ذلك في تأكيد الملك حسين، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، من ان بلاده ليست وكيلة عن م.ت.ف.، وانها لن تدخل في مفاوضات من دونها؛ وكذلك اعلان وزير الخارجية المصري عقب مباحثات الرئيس مبارك والملك حسين في العقبة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، والتي سبقها مباحثات قمة اخرى في تشرين الثاني (نوفمبر)، ان مصر وجدت استعداداً طيباً لدى الاردن في ما يتعلّق بالحوار مع م.ت.ف.[٤٥]. على انه بالرغم من كل هذه التطورات الايجابية، الّا ان ما نتجت عنه التحرّكات المصرية كان لا يتعدّى ترطيباً للاجواء بين الجانبين.

وبصفة عامة، شهد العام ١٩٨٧، موقفاً مصرياً أكثر تفصيلاً لمسألة الاطار القانوني للتفاوض وسلطات المؤتمر الدولي. وقد حدّد هذا الموقف د. عصمت عبدالمجيد في ندوة عقدت بالجمعية المصرية للقانون الدولي في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٨٧، حيث أشار الى ان صلاحيات المؤتمر «محدّدة بالعمل على تنفيذ قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ويحول المؤتمر دون الاخلال بالتوازن بين أطراف النزاع في عملية التفاوض حيث لن يتمكّن اي طرف في اطاره من ان يفرض حلاً على الطرف الآخر»[٤٦]. امّا في ما يتعلّق بمسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، فقد شكّلت محوراً بارزاً في المساعي المصرية لعقد المؤتمر الدولي العام ١٩٨٧، الامر الذي عادت معه مشكلة تحديد أسماء ممثلي